

قطاع

أسعار العقارات: انخفاض «مقنع»

خفض الأسعار 5%، فيما خفضت 16 مشروعاً أسعارها بنسبة تتراوح بين 10% و20%. وبحسب المدير العام لشركة رامكو، رجا مكارم، فإن مطوري العقارات «يحاولون جذب الزبائن المحتملين من خلال الخفضات، وتفادياً للتأثيرات السلبية للسوق العقارية المتباطئة، حيث يتزايد أعداد الشقق الجديدة غير المباعة». ويعتقد مكارم، أنه «ما زال صعباً على المطورين العقاريين الكشف عن الانخفاض في الأسعار، فهم يفضلون الإبقاء على أسعار 2014 في انتظار المشتريين الجديين، وحينما يبدي المشتري جدية واضحة، فإن المطور لا يتأخر عن إبداء مرونة ورغبة في التفاوض الجدي على خفض الثمن» (الأخبار)

سكنياً قيد الإنشاء في 61 منطقة مختلفة ضمن بيروت، وهو يعتمد على الأسعار المعلنة من قبل تجار العقارات ويستبعد أي حسومات يمكن أن تكون قد نجمت لاحقاً جراء المفاوضات بين الزبون والتاجر. ويظهر مؤشر رامكو العقاري تباطؤاً في القطاع العقاري ينجم عنه انخفاض في الأسعار بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في لبنان. وهذا الانخفاض يُسجل للسنة الثانية على التوالي، إذ تراجعت الأسعار عام 2014 نحو 0,7% مقارنة مع 2013، وتبين أن هناك 74 مشروعاً سكنياً خفضت أسعارها، أي بزيادة 9% عن عدد المشاريع التي خفضت أسعارها في 2014. وفي 44% من الحالات، لم يتجاوز

في عام 2015، لم يسجل مؤشر رامكو انخفاضاً كبيراً في أسعار الشقق السكنية قيد الإنشاء في مدينة بيروت. إلا أنه يشير بوضوح إلى أن العروض الجديدة للشراء تقابلها مرونة ورغبة من تجار العقارات لخفض الثمن المطلوب. هذا يعني أن الأسعار المعروضة لا تزال تكاثر علناً، لكنها قابلة للانخفاض في الغرف المغلقة بين الزبون وتاجر العقارات. ويوضح «مؤشر رامكو العقاري» أن أسعار الشقق السكنية في بيروت قيد الإنشاء انخفضت في 2015 بنسبة 1,2% مقارنة مع 2014. ويعزى هذا الانخفاض البسيط إلى مكونات المؤشر الذي يقيس الأثمان المطلوبة للطبقات الأولى. المؤشر شمل دراسة الأثمان في 248 مبنى

حل لبنان في المرتبة 48 عالمياً متقدماً ثلاث مراتب عن تصنيف عام 2014



التطور في طرح أسعار البيع *

السنة	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)
زيادة	33	13,3	60	24,1
مستقر	141	56,9	121	48,6
تخفيض	74	29,8	68	27,3
إجمالي	248	100	249	200
التغير السنوي	-1,2		-0,7	

المصدر: رامكو ش.م.م - ايار 2016

اخبار وشركات

منتدى «بيفكس»

بعد ان بات قطاع الفرانشايز في لبنان يمثل نحو 5% من الناتج المحلي، وتزامناً مع مرور عشر سنوات على تأسيس جمعية الفرانشايز في لبنان التي تطوّرت وتوسّعت وانتشرت عربياً وأوروبياً، تنظّم الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز (LFA) منتدى بيفكس السادس بعنوان «نحو اقتصاد ديناميكي» يومي الأربعاء 18 والخميس 19 أيار المقبلين. يسلط بيفكس 2016 الضوء على قطاع الامتياز اللبناني وصناعة التجزئة ككل، كونها الوسيلة التي تجسّد الحداثة الاقتصادية وتقود بفخر نحو تصدير «العيش على الطريقة اللبنانية» أو «طريقة العيش اللبنانية» التي حازت على إقبال عالمي.

نظرة خلف كواليس فورد GT الجديدة

كشفت فورد موتور كومباني عن سيارة فورد GT الجديدة كلياً. وقد رفع الستار عن هذه السيارة من خلال سلسلة فيديو خماسية الأجزاء باسم «العودة» The Return. وكانت العودة إلى السباق التاريخي لومانز كلاسيك 24 ساعة، احتفالاً بمرور 50 عاماً على الفوز الأول لسيارة فورد GT خطوة جريئة لشركة مستعدة كي تعرض أحدث تحسيناتها على فورد EcoBoost، والديناميكيات الهوائية، وخفة الوزن ضمن سيارة واحدة.



«الاعتماد المصرفي» يستمر

باستراتيجيته التوسّعية

لأن الانتشار الجغرافي للاعتماد المصرفي-Creditbank مرتبط بنمو المصرف، يسعى المصرف الى افتتاح فروع جديدة (الى جانب الفروع الـ23). تشكل هذه الخطوة دليلاً على هدف توطيد علاقة المصرف بعملائه أينما وجدوا. ويحرص الاعتماد المصرفي على توظيف مساحة واسعة لضمان راحة عملائه اثناء قيامهم بمعاملاتهم المصرفية اضافة الى رفع درجة المعرفة المتعلقة بالمصرف وبالمنتجات المصرفية بغية تطوير نسبة استفادة العملاء.



52% من اللبنانيين يتوقعون

زيادة رواتبهم

كشفت استبيان الرواتب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2016، الذي أجراه بيت كوم، بالتعاون مع YouGov (المؤسسة المتخصصة بأبحاث السوق) أن أكثر من نصف المشاركين في استطلاع الرأي في لبنان (52%) يتوقعون زيادة على رواتبهم مع نهاية عام 2016 الجاري. كما يعتقد واحد من أصل خمسة مجيبين في لبنان (21%) أن رواتبهم تنافسية مقارنة بالشركات الأخرى في القطاع عينه. في حين يعتقد الأغلبية أن رواتبهم أقل من متوسط الرواتب في قطاعهم (56%). وعند سؤالهم عن القطاعات التي تقدّم أعلى الرواتب أشار المجيبون إلى أن هذه القطاعات تشمل العقارات/ الإنشاءات/ والتطوير العقاري (37%)، والبنوك والتمويل (27%)، والهندسة/ التصميم (21%).

الناحية المادية وضمن شروط معينة. للتجارة الإلكترونية فوائد وحسنات عديدة لكل من التجار والزبائن، أكان من حيث توفير الوقت والجهد على الزبائن وتجنيبهم مشقة التنقل، أو الأسعار المخفضة للمنتجات والخدمات مقارنة بالتاجر التقليدي، ومنح الشركات قدرة أكبر وأسهل وأشمل لتسويق منتجاتها طيلة أيام الاسبوع وعلى مدار الساعة وغيرها الكثير. بطبيعة الحال لا تخلو اي تجربة من ثغرات معينة، لكن نمو التجارة الإلكترونية وإقبال اللبنانيين المتزايد عليها يؤشران الى أن التجربة ممتعة... وتستحق المحاولة.

استمراريتهم ونجاحهم بدل الوقوع في فخ الإغراء المالي. وفي هذا الشأن يشرح أبو زيد أنه يتم استثمار الأرباح لتطوير وتفعيل النواحي التكنولوجية إضافة الى الاستثمار في الكادر الوظيفي مع التركيز على لعب دور اجتماعي ومحاولة خدمة المجتمع من خلال بعض المشاريع ما يجعل من المسؤولية الاجتماعية في صلب التفكير الاستثماري للموقع. وبلغت أبو زيد في هذا السياق الى أن الموقع جذب الكثير من المستثمرين الذين أبدوا رغبتهم بالشراكة، وإذا أبدى تقبلاً للفكرة ولمناقشة أي عرض، إلا أنه شدد على أنه يفترض أن يكون العرض المقدم ملائماً من

في تحليله لنتائج المؤشر، أشار كبير الاقتصاديين ومدير قسم البحوث والتحليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبيلوس نسيب غبريل إلى أن حدثين رئيسيين أثرا على ثقة المستهلك في الفصل الأول من عام 2016 هما المصالحة التاريخية والتفاهم بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، ما ساهم في تحسين المؤشر الفرعي للموضع الحالي بنسبة 9% وارتفاع المؤشر الفرعي للتوقعات المستقبلية بنسبة 4% في كانون الثاني. أما الحدث الثاني فهو اندلاع الأزمة السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان، ما ساهم في انخفاض مؤشر الوضع الحالي بنسبة تراكمية بلغت 15% وتراجع مؤشر التوقعات المستقبلية بنسبة 9,3% في شباط وأذار.

النسبة الفصلية الرابعة الأدنى منذ بدء احتساب المؤشر في تموز 2007. كما توقع 6,7% فقط من اللبنانيين الذين شملهم المسح في الفصل الأول من 2016 أن تتحسن حالتهم المالية في الأشهر الستة المقبلة، فيما اعتقد 71% منهم أن وضعهم المالي سيتهوّر، و19,7% أن وضعهم المالي سيبقى على حاله. وتوقع 3,4% فقط من اللبنانيين الذين شملهم المسح خلال الفصل الأول من العام 2016 أن تتحسن بيئة الأعمال في لبنان في الأشهر الستة المقبلة، وهي النسبة الفصلية الأدنى منذ بدء احتساب المؤشر، في حين توقع 79,3% من المواطنين المستطلعين أن تتدهور بيئة الأعمال في الأشهر الستة المقبلة. وتوقع 14,1% من المستطلعين أن تبقى بيئة الأعمال في لبنان على حالها.